

## تحدي التمويل يحبط فرص المشاريع الصغيرة في سوريا

يواجه أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سوريا فرصاً ضئيلة لإطلاقها بسبب تحديات التمويل التي تشكل أكبر عائق أمامهم، على الرغم من المحاولات المستميتة من قبل السلطات لتذليل الصعوبات في سياق بحثها عن سبل لتعزيز مساهمة هذا القطاع في إنعاش النمو الاقتصادي المشلول.

دمشق - يقر المسؤولون السوريون بالصعوبات، التي تواجه الحكومة لتحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة، نتيجة قلة الموارد المالية ضمن مساعيها المضيئة للحد من مستويات البطالة المرتفعة وتطوير قفسي الفقر الذي اتسع بسبب الحرب. واعتبر إيهاب اسمندر مدير عام هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن المشكلات، التي تواجه المشاريع تتنوع بين عدة جوانب كالمالية والإدارية والمحاسبية، إضافة إلى المشكلات التشغيلية.

ويعاني 72 في المئة من أصحاب المشاريع من مشكلات في التسويق والتي تتمثل بقلة الأماكن المخصصة للعرض وعدم القدرة على مواكبة تقلبات الطلب الشديد والافتقار إلى المواصفات والتصميمات وغياب رقابة الجودة وانخفاض القدرة التفاوضية على الأسعار، إضافة إلى مشكلات إنتاجية تتعلق بالحصول على المواد الأولية واستقطاب اليد العاملة المدربة. ومع اشتداد صعوبات الحياة بالبلد بعد مضي أكثر من 10 سنوات على اندلاع الحرب، وفرض عقوبات اقتصادية أميركية شاسعة، لجأت معظم الأسر إلى إيجاد حلول للتغلب على صعوبات الحياة عبر إنشاء مشاريع صغيرة تساعد هذه الأسر على قضاء احتياجاتها على مدار الأيام.

لكن هناك الكثيرين ممن يعيشون اليوم تحت سيطرة حكومة نظام بشار الأسد ويعانون بسبب عدم توفر فرص عمل نتيجة حالة الشلل التي خلفتها الحرب، وهم ينتظرون وعود المسؤولين لتنفيذ خططهم المتعلقة بتمويل مشاريعهم الصغيرة.

وأسند قولهم "لقد تم إنجاز مشروع التعداد الشامل والتفصيلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الذي يهدف إلى توفير إطار محدث ومتكامل للمنشآت الاقتصادية والاجتماعية لاستخدامه في مختلف المسوح الإحصائية الاقتصادية وحصر القطاع غير المنظم والوقوف على وضعه الراهن". وأوضح أنه تم القيام بإجراء المقارنات المطلوبة مع السلاسل الاقتصادية السابقة لقياس المؤشرات الاقتصادية المطلوبة وتوفير البيانات المطلوبة لحساب مؤشر أهداف التنمية المستدامة.

وأشار محمد فياض مدير صناعة ريف دمشق إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل دعماً مهماً للاقتصاد، وتلعب دوراً مهماً في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة. ولفت إلى أن الجهات المعنية تعمل على إيجاد بيئة أعمال تمكينية لهذه المشاريع وتطوير سياسات دعمها وتعزيز تنافسيتها، عبر إصدار عدد من التشريعات الداعمة ومنها قانون الاستثمار الجديد، والذي يتضمن إنشاء مصارف للتمويل الأصغر، إضافة إلى خطة التوسع بإقامة المدن والمناطق الصناعية والحرفية.

وأشار فياض إلى ضرورة تكوين قاعدة بيانات شاملة ودقيقة لهذا القطاع، وتوفير بيئة تشريعية وإدارية متكاملة محفزة له، تساهم في اتخاذ القرارات المناسبة لدعمه والتوسع في إقامة تجمعات حرفية وصناعية ومراكز تدريبية والعمل على زيادة إنتاج هذه المشاريع وتحسين نوعيتها.

ويشير مدير عام هيئة الاستثمار الحكومية إلى أهمية صدور قانون الاستثمار الجديد والتعليمات التنفيذية الخاصة به والذي قدم حوافز ومزايا لمختلف المشروعات الاستثمارية ومنها المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقال "تمة حوافز جرمكية تتضمن إعفاء مستوردات الآلات والتجهيزات و مواد البناء والأليات إضافة إلى تقديم حوافز ضريبية، تشمل أيضا مشاريع الإنتاج الزراعي والحيواني وفرز وتوضيب المنتجات الزراعية".



إيهاب اسمندر  
المشكلات تتنوع  
بين المالية والإدارية  
والمحاسبية والتسويق

وأضاف "هناك حوافز غير ضريبية كالإستفادة من برامج الدعم المقدمة من صندوق دعم الإنتاج المحلي ومن هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة". ورغم شكوك الخبراء على جدوى ما تفعله دمشق، تبدو السلطات السورية متفائلة كثيراً بقانون الاستثمار الجديد، كونه يتيح العديد من فرص العمل في كافة المجالات، ويساهم أيضاً في زيادة الإنتاج المحلي وحركة التجارة المحلية، كما يخلق مستوى أعلى من المنافسة في السوق المحلي.

وأشار محمد فياض مدير صناعة ريف دمشق إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل دعماً مهماً للاقتصاد، وتلعب دوراً مهماً في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة. ولفت إلى أن الجهات المعنية تعمل على إيجاد بيئة أعمال تمكينية لهذه المشاريع وتطوير سياسات دعمها وتعزيز تنافسيتها، عبر إصدار عدد من التشريعات الداعمة ومنها قانون الاستثمار الجديد، والذي يتضمن إنشاء مصارف للتمويل الأصغر، إضافة إلى خطة التوسع بإقامة المدن والمناطق الصناعية والحرفية.

وأشار فياض إلى ضرورة تكوين قاعدة بيانات شاملة ودقيقة لهذا القطاع، وتوفير بيئة تشريعية وإدارية متكاملة محفزة له، تساهم في اتخاذ القرارات المناسبة لدعمه والتوسع في إقامة تجمعات حرفية وصناعية ومراكز تدريبية والعمل على زيادة إنتاج هذه المشاريع وتحسين نوعيتها.

وأشار فياض إلى ضرورة تكوين قاعدة بيانات شاملة ودقيقة لهذا القطاع، وتوفير بيئة تشريعية وإدارية متكاملة محفزة له، تساهم في اتخاذ القرارات المناسبة لدعمه والتوسع في إقامة تجمعات حرفية وصناعية ومراكز تدريبية والعمل على زيادة إنتاج هذه المشاريع وتحسين نوعيتها.



ليست لدينا حيلة أمام الأعمال الشاقة

## زوكربيرغ يعول على «ميتافيرس» للسيطرة على سوق التكنولوجيا

ميتا تتوقع جذب مليار مستخدم لتقنياتها الجديدة في غضون 10 سنوات



نحن نقدم لكم أقصر الطرق إلى المستقبل وأسرعها

بزيادة 11 في المئة مقارنة مع العام الماضي. لكن منقندي فيسبوك يرون أنها تسعى بنسبة الطرق لحرف الانتظار عن الفضاخ الكثرية التي يواجهها عملاق وادي السيليكون، من عدم بذل جهود كافية للتصدي للأخبار الكاذبة إلى استغلال موقعها المهيمن في سوق الإعلانات الرقمية.

وأبعد من كونه استراتيجية سياسية محتملة، يشمل عالم "ميتافيرس" أجهزة وأنماط حياة موجودة أصلاً وتستخدمها قلة قليلة من الناس، مثل السيارات الذاتية القيادة. ووفق الباحثين في شركة ستاتيسستا، فإنه منذ إطلاقها قبل عام خوزة الواقع الافتراضي "كويست 2" من ماركة أوكولوس، التي اشتريتها فيسبوك سنة 2014، بيع حوالي 1.87 مليون جهاز من هذا النوع حول العالم.

وفي هذه المرحلة، تُستخدم هذه الخوذات في الألعاب الإنغماسية، مع أجهزة تحكم يدوي لمباريات التنس على سبيل المثال.

وكذلك بدأت فيسبوك تنشئ مساحات ابتكارية، بينها وورك رومز (غرف العمل) حيث يظهر المشاركون متعلقين حول طاولة مستديرة مع صور شخصية مكيفة تشبه شخصيات الرسوم المتحركة. ورغم أن الطريق لا يزال طويلاً أمام تعميم هذه التكنولوجيا على نطاق واسع، أكد زوكربيرغ خلال العرض الذي قدمه من منزل افتراضي أن "عدد كبيراً من هذه التقنيات ستصبح شائعة في غضون 5 إلى 10 سنوات". واستعرض أيضاً الأدوات التقنية اللازمة لإنشاء هذا العالم الموازي. ولن تقتصر مهمة التجهيزات والخوذ ونظارات الواقع المعزز على سبيل المثال على عرض صور بوضوح فائقة على 360 درجة، لكن يجب أن تكون قادرة، من

يكشف إصرار مؤسس فيسبوك للاستثمار بكثافة في "ميتافيرس"، والتي كانت الدافع الأساسي لتغيير اسم عملاق وادي السيليكون، عن مخططاته المستقبلية والتي يرى خبراء القطاع أنها تشكل خطوة نوعية نحو إحكام سيطرة الشركة على سوق التكنولوجيا خلال السنوات المقبلة رغم الانتقادات التي تتعرض لها بسبب سياساتها المثيرة للجدل.

سبتمبر الماضيين حققت فيسبوك رقم أعمال بلغ 29 مليار دولار أي بارتفاع 35 في المئة خلال عام. ويعزج عالم ميتافيرس الموازي الذي يروج له زوكربيرغ واستوحى منه التسمية الجديدة "ميتا"، بين خيال علمي وواقع يُترجم ببطء على الأرض رغم الانتقادات والمخاوف إلا أن المسار التقني لا يزال طويلاً.

وقال رئيس فيسبوك "ستكون هناك طرق جديدة للتفاعل مع الأجهزة التي ستصبح سلسلة أكثر بكثير من الطباعة على لوحة مفاتيح أو النقر على زر. ستقومون بحركات أو نقولات بوضع كلمات، ويكفي حتى التفكير بحركة ما لكي تصبح واقعاً". وأعلن الملياردير الأميركي تغيير اسم شركته إلى "ميتا"، وهي كلمة يونانية تعني "ما بعد" وتحيل أيضاً إلى ميتافيرس، العالم الموازي الذي يرى فيه زوكربيرغ مستقبل الإنترنت. وهذا التغيير في اسم الشركة الأم لن يطال أسماء الخدمات، التي تشغلها الشبكة تطبيقات فيسبوك وإنستغرام ومسنجر واتساب، التي تستقطب يومياً 2.8 مليار مستخدم

كشفت إصرار مؤسس فيسبوك للاستثمار بكثافة في "ميتافيرس"، والتي كانت الدافع الأساسي لتغيير اسم عملاق وادي السيليكون، عن مخططاته المستقبلية والتي يرى خبراء القطاع أنها تشكل خطوة نوعية نحو إحكام سيطرة الشركة على سوق التكنولوجيا خلال السنوات المقبلة رغم الانتقادات التي تتعرض لها بسبب سياساتها المثيرة للجدل.

سبتمبر الماضيين حققت فيسبوك رقم أعمال بلغ 29 مليار دولار أي بارتفاع 35 في المئة خلال عام. ويعزج عالم ميتافيرس الموازي الذي يروج له زوكربيرغ واستوحى منه التسمية الجديدة "ميتا"، بين خيال علمي وواقع يُترجم ببطء على الأرض رغم الانتقادات والمخاوف إلا أن المسار التقني لا يزال طويلاً.

وقال رئيس فيسبوك "ستكون هناك طرق جديدة للتفاعل مع الأجهزة التي ستصبح سلسلة أكثر بكثير من الطباعة على لوحة مفاتيح أو النقر على زر. ستقومون بحركات أو نقولات بوضع كلمات، ويكفي حتى التفكير بحركة ما لكي تصبح واقعاً". وأعلن الملياردير الأميركي تغيير اسم شركته إلى "ميتا"، وهي كلمة يونانية تعني "ما بعد" وتحيل أيضاً إلى ميتافيرس، العالم الموازي الذي يرى فيه زوكربيرغ مستقبل الإنترنت. وهذا التغيير في اسم الشركة الأم لن يطال أسماء الخدمات، التي تشغلها الشبكة تطبيقات فيسبوك وإنستغرام ومسنجر واتساب، التي تستقطب يومياً 2.8 مليار مستخدم

##ميتا أشوفك وميتا الجية اسم فيسبوك يُغير السخريّة

16 ص 16

## ديون الدول العربية ترتفع إلى مستوى قياسي

ودعت الإسكوا الجهات الدائنة إلى "تمديد فترة الإعفاء من سداد خدمة الديون حتى أواخر عام 2022، وذلك في إطار مبادرة تعليق سداد خدمة الدين التي أطلقتها مجموعة العشرين"، على أن يشمل ذلك البلدان النامية المثقلة بالديون. ويرجّح محللون تراجع برامج الإصلاح في المنطقة العربية على عدة جهات خلال السنوات الخمس المقبلة، مما سيؤدي إلى عودة عقارب التنمية إلى الوراء لسنوات ويعحو التقدم المهم الذي تم إحرازه.

وأوضحوا أن ذلك يضع الحكومات أمام تحديات سياسية بعد انتهاء الأزمة الصحية، حيث يقف البعض منها عند مفترق طرق، فإما أن تواجه عدم الاستقرار الذي طال أمده، وإما فقدان مكاسب مهمة تم تحقيقها على مدار العقود القليلة الماضية.

وأشارت الدراسة إلى أن كلاً من الأردن وتونس ومصر استدانت في عام 2020 ما مجموعه 10 مليارات دولار في إطار اليات صندوق النقد الدولي للاقتراض قصير الأجل ومتوسط الأجل لسد حاجاتها الملحة للسيولة.

1.4 تريليون دولار حجم الديون، ما يمثل 60 في المئة من اقتصاد المنطقة في عام 2020

أما في البلدان المتضررة من الصراعات، كالعراق وليبيا واليمن، فقد وصل الدين العام إلى 190 مليار دولار في عام 2020، أي ما يقرب من 90 في المئة من ناتجها المحلي.

وقال نيرانجان سارانجي، المشرف على فريق إعداد الدراسة التي جاءت بعنوان "نقص السيولة وارتفاع الدين: عبات على مسار التعافي في المنطقة العربية"، إن "جائحة كورونا فاقمت احتياجات البلدان في الحصول على السيولة".

وأضاف "فيما من المتوقع أن تنتهي قريباً مبادرة مجموعة العشرين لتعليق مدفوعات خدمة الدين العام، تشعّر البلدان النامية بالقلق إزاء زيادة خدمة ديونها الخارجية واحتياجاتها من السيولة".

وحسب الدراسة فإن إجمالي الدين العام تضاعف خمس مرات حتى في دول الخليج العربي ذات الدخل المرتفع، وارتفع من نحو 117 مليار دولار في عام 2008 إلى نحو 576 مليار دولار في عام 2020.

وأطلقت الإسكوا عثية قمة العشرين دراسة جديدة نشرتها على منصتها الإلكترونية، أشارت فيها إلى أن العقد الماضي شهد زيادة غير مسبوقه في الدين العام في المنطقة العربية.

وأوضحت أن إجمالي الدين العام للدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ارتفع إلى مستوى تاريخي بلغ 1.4 تريليون دولار، ما يمثل حوالي 60 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة في عام 2020، مقابل 25 في المئة في عام 2008.